النكاح ولو بفسخه هو اعم مما ذكره او طلق زوجته
او اعتقت امته بعذر كنشوز وريبة بقاحته و
عدم تقصيره كما لو دفع اليه نفقة فسرقت منه بخلاف
ما لو طلق او اعتق بلا عذر ولا يجب تجديد في رجعي
الا بعد انقضاء العدة وظاهر ان التجديد بالانتباح
بردة خاص بردتها فان كان مطلقا تأسرّاه امة و
سال القاضي الحجر عليه في الاعتاق وقولي او اعتقت
من زيادتي ومن له اصلان وضاق ماله عن اعفافهما
قدم عصبة وان بعد فيقدم ابو ابي اب على ابي ام
فان استويا عصوبة او عدمها قدم اقرب فيقدم
ابو اب على ابيه وابو ام على ابيه فان استويا قربا بان
كانا في جهة الام كابي ابي ام وابي ام ام يقرع بينهما
لتعذر التمزيع وقولي ومن الى اخره من زيادتي وحرم
على اصل وطء امة فرعه لانها ليست زوجته ولا مملوكته
وثبت به مهر لفرعه وان وطئ بطوعها بقيد زدته
بقولي ان لم تمكن به ام ولد او صارت وتأخر انزال
عن تغييب للحشفة كما هو الغالب والا فلا يجب لتقدم
الانزال على موجبه او اقترانه به لاحد لان له في مال فرعه
شبهة الاعفاف الذي هو من جنس ما فعله فوجب عليه
المهر وانتفى عنه الحد وان كانت ام ولد للفرع ويلزم
التعزير لارتكابه محرما لاحد فيه ولا كفارة وولده منها

حر

ويلزم التعزير لحق الله

حر نسيب مطلقا للشبهة وتصير ام ولد له ولو
معسرا ان كان حرا ولم تكن ام ولد لفرعه لذلك
ويقدر انتقال الملك فيه اليه قبيل العلوق ليسقط
ما وه في ملكه صيانة لحرمته فان كان غير حرا وكانت
ام ولد لفرعه لم تصر ام ولد له لان غير الحر لا يملك
او لا يثبت ايلاده لامة فرعه او لبي وام الولد لا تقبل
النقل وقولي ان كان حرا من زيادتي وعليه مع المهر
قيمتها لفرعه لصيرورتها ام ولده لا قيمة ولد
لانتقال الملك في امه قبيل العلوق وحرم عليه نكاحها
اي امة فرعه بقيد زدته بقولي ان كان حرا لانها
لماله في مال فرعه من شبهة الاعفاف والنفقة وغيرهما كالمشتركة بخلاف غير الحر لكن لو ملك فرع زوجة
اصله لم ينفسخ نكاحه وان لم تحل له لامتناع ان الملك
لانه يغتفر في الدوام لقوته ما لا يغتفر في الابتداء و
حرم على الشخص نكاح امة مكاتبه لماله في ماله
ورقبته من شبهة الملك بتعجيزه نفسه فان ملك
مكاتب زوجة سيده انفسخ النكاح كما لو ملكها
سيده بخلاف نظيره في الفرع فان تعلق السيد
بمال مكاتبه اشد من تعلق الاصل بمال فرعه وفرق
بخلاف ما لو ملك مكاتب بعض سيده حيث لا يعتق
عليه لان الملك قد يجتمع مع البعضية بخلاف النكاح

Copyright © King Saud University